حملات النظافة مستمرة في المحافظات بمتابعة من الإبراهيم

بلدية الأحمدي: رفع 30 نقلة من المخلفات وتوزيع أكثر من 3 آلاف حاوية على المنازل

■ المطيري: أولينا أهمية كبيرة لتجميل المناطق السكنية بتكثيف عمليات النظافة بها وإبراز المظهر العام بصورة متميزة

■ حملاتنا مستمرة لتشمل جميع أنحاء المحافظة المأهولة والبرية عبر آليات محددة طوال العام

جانب من إزالة المخلفات في الأحمدي

حملة النظافة تزيل المخلفات من المناطقة السكنية

ما زالت حملات النظافة التي دعا إليها وزير الكهرباء والماء وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم على مستوى المحافظات مستمرة على قدم وساق، والتي استهدف عددا من المجالات المتمثلة بالمحافظة على نظافة المدن والأحياء والبيئة الكويتية وتقديم أفضل الخدمات للجمهور من خلال توفير البيئة الصحية الخالية من الملوثات والقضاء على ظاهرة الرمي العشوائي لأنقاض البناء بين الأحياء السكنية، وذلك في إطار سعي البلدية للإرتقاء بمستوى النظافة العامة و الوعي البيئي لدى عامة أفراد المجتمع.

وأسفرت الحملات التي نفذتها إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدي عن رفع عدد 30 نقلة من المخلفات والأنقاض إلى جانب توزيع عدد اكثر من 3000 حاوية جديدة للقمامة وإستبدال التالف منها وذلك على المنازل الواقعة في مناطق الرقة، الأحمدي، الصباحية وفهد الأحمد بمتابعة من مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فهد دغيم العتيبي، وإشراف مدير الإدارة نواف الهمل ومراقب النظافة العامة فيحان المطيري، حيث ستشمل الحملات جميع المناطق الواقعة تحت مسؤولية بلدية المحافظة بصفة تدريجية.

وأكد مراقب النظافة العامة فيحان المطيري أن بلدية المحافظة اولت أهمية كبيرة لنظافة المناطق السكنية بالمحافظة من خلال تكثيف عمليات النظافة بها وإبراز مظهرها العام بصورة تتناسب مع ما تقوم به المراقبة من جهود تنعكس على أرض الواقع بصورة إيجابية من خلال رفع المخلفات والأنقاض واستبدال الحاويات التالفة بأخرى جديدة، لافتاً إلى أن الاهتمام بتلك المناطق ليس وليد الساعة بل هو أحد الأهداف الرئيسة التي تعمل بلدية المحافظة على تحقيقه للجمهور من أجل العيش في البيئة الصحية الملائمة وذلك من خلال تضافر كل الجهود.

وأوضح المطيري أن أعمال النظافة مستمرة لتشمل جميع انحاء المحافظة سواء المناطق السكنية أو البرية من خلال وضع آلية محددة طوال العام، وليس بشكل مؤقت لافتا إلى أن الهدف هو رفع مستوى النظافة، وإرشاد الجمهور وتوعيتهم بالطرق السليمة للتخلص من المخلفات الناتجة عن أنشطتهم، والمحافظة على المرافق العامة والساحات الفضاء التي وجدت لتكون متنفسا للجميع إلى جانب تنمية دورهم من خلال المحافظة على البيئة المحيطة بهم.

من جانبها نوهت إدارة العلاقات العامة بالجمهور الكريم إلى عدم التردد بالاتصال بالبلدية لمساعدتهم في رفع المخلفات الناتجة عن تقليم وقص الأشجار، عوضاً عن إلقائها في الساحات أو بجوار المرافق والخدمات العامة والمساجد، مشيرة إلى أن البلدية تعمل على توفير المعدات والآليات المناسبة للتخلص من تلك المخلفات ، كما أن البلدية تحرص على نظافة الأحياء السكنية بصورة كاملة سواء الشوارع أو الساحات العامة بهدف حماية البيئة وصحة الأنسان من مخاطر القاء النفايات والمخلفات بشكل عشوائي.

حذرت من وقوع اختناقات كبيرة بسبب إغلاق الطرق لمؤتمر الحوار الآسيوي

حملة « لي متى زحمة؟! » تعلن إنجاز 60 في المئة من ملف حل الأزمة المرورية

■ متطوعونا يعملون ليلاً ونهاراً وفي اجتماعات دورية مكثفة للانتهاء من القضية

حملة «لي متى زحمة»

أعلنت الحملة الشعبية الشبابية «لي متى زحمة؟!» عن إنجاز 60 في المئة من ملف حل أزمة الزحمة المرورية شامل جميع قطاعات الكويت وأبرزها الاشغال والداخلية والمواصلات وذلك لتسليمه لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظة الله ورعاه لحل تلك الازمة التي يعاني منها كل من يعيش على هذه الأرض.

وأشارت الحملة الوطنية «لي متى زحمة؟!» بأن متطوعي الحملة يعملون ليلا ونهارا وبإجتماعات دورية مكثفة بين اللجان التي تم تقسيمها في الحملة وذلك من أجل إعداد ملف حل الازمة المرورية.

ومن جانب آخر طالبت «لي متى زحمة؟!» المعنيين في مؤتمر الحوار الاسيوي في الكويت بالايام القادمة للظهور بمؤتمر صحفي يشرح بالتفصيل الطرق التي سوف تغلق بالاضافة إلى توضيح الطرق البديلة.

وحذرت «لي متى زحمة؟!» من اختناقات مرورية قادمة بسبب اغلاق تلك الطرق التي أعلن عنها مؤخرا، موضحة بأن إذا دعت الحاجة يجب عدم التردد في إعطاء عطلة رسمية للمناطق التي سوف تغلق الطرق القريبة منها وذلك لعدم وقوع كارثة الإختناق المروري.

جدير بالذكر أن حملة «لي متى زحمة؟!» تعمل بجهود كويتية شبابية متطوعة من اجل الانتهاء من ملف حل أزمة الزحمة المرورية في الكويت بالتعاون مع مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة وعلى رأسها الاستاذ ابراهيم الخرام وذلك من أجل تسليمه للجهات العليا بالبلد وللبدء بالخطوة الأخيرة والتي سيتم الاعلان عنها بعد الانتهاء من الملف بالصحف الورقية والالكترونية.

الجنح تبرئ وافداً من سرقة صديقته

قضت محكمة الجنح ببراءة مصري «ناقل عفش» من سرقة صديقته بعد تهديدها بالسكين.

وتتلخص الواقعة فيما أبلغت به وقررتها المجني عليها بالتحقيقات أنها اتصلت على مستخدم الهاتف النقال الخاص بالمتهم بعد أن استخرجته من الجرايد الإعلانية لنقل العفش من منزلها وعندما حضر المتهم واتفقت معه على نقل العفش بمبلغ مالي وأخذ المتهم ذلك المبلغ المالي وخرج دون أن يقوم بنقل العفش وعندما لحقته قام بتهديدها بسكين كانت معه وهرب.

وبسؤال المتهم في التحقيقات أنكر ماأسند اليه من اتهام وقرر بأن المجني عليها ترتبطه معها علاقة صداقة وتوجد بينهما اتصالات هاتفيه، ثم عادت المجني عليها وأبدت رغبتها بالتنازل عن حقها في رفع الدعوى الجزائية.

وحضر دفاع المتهم المحامي عبدالمحسن القطان ودفع بعدم ثبوت التهمة بحق موكلي لعدم توافر الأدلة المقدمة لارتكاب المتهم للجريمة، مضيفا التأخير في الإبلاغ والكيدية في الاتهام.

وأضاف القطان أن الشاكية لن تقدم دليل على انه سرق المبلغ المدعى به سوى من اقوالها فقط والتي جاءت مرسلة اتلفى لم اتلق يساندها دليل يقيني على ارتكاب جريمة السرقة باركانها كما خلت ولو من شاهد واحد يساند اقوال الشاكية، كما أن النيابه العامة عندما إحالة الدعوى قررت أن ماحوته الأوراق ما هو إلا مظنة جنحة سرقة أي بذت الاتهام علة الظن والشك وهذا يفسر لصالح المتهم.

أكد خلال مؤتمر صحافي وجود توجه عام لتحويل المزارع إلى متنزهات

الصبيح: خسائر المزارعين أصبحت لا تطاق.. ونقص العمالة أبرز الأزمات

■ السعودية تمنع خروج إنتاجها للدول المجاورة ما يتطلب الاهتمام بالإنتاج المحلي ■ نواجه عدم وجود كروت تعبئة تناكر المياه في أغلب المحطات ومراكز التوزيع

■ لم يعد بالإمكان التغاضي عن تجاهل الدولة لمتطلبات ممارسة النشاط الزراعي الضرورية

أصحاب المزارع لديهم توجه لتحويلها إلى استراحات .. وفي الاطار براك الصبيح

الإنتاج الكويتي يحتاج إلى دعم الدولة

تساءل رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح هل الدولة تريد استمرار الزراعة في الكويت ام لا؟ مؤكدا أن مايحدث من ضغوط على المزارعين وخاصة في نقص الأيادي العاملة ومنع عدد من الجنسيات للعمل في البلاد وخاصة العمالة البنغالية بجعل المزارع يعيد النظر في الزراعة التي جعلته يخسر امواله وصحته ووقته مما دفع بعض المزارعين وجراء تلك الضغوطات يفكرون جديا في تحويل مزارعهم الى استراحات ومنتزهات للاستفادة المادية افضل من الخسائر التي تكبدوها في الزراعة فالأمر أصبح لا يطاق.

وكشف الصبيح في رده على عدد من اسئلة الصحافيين في المؤتمر الصحفي علق على السؤال ما هو الر قرار المملكة العربية السعودية الشقيقة بوقف تصدير عدد من المحاصيل الزراعية الحقلية إلى خارج المملكة؟ حيث قال لقد كان المطلب الدائم للمزارع الكويتي في سبيل حل مشكلة تسويق إنتاجه النباتي الحد من استيراد المنتجات النباتية المماثلة لإنتاجه على الأقل في أوقات ذروة الإنتاج، وها قد جاء هذا الحل أو بالأصح تلبية لهذا المطلب من خارج حدود دولة الكويت بصدور قرار المملكة العربية السعودية الشقيقة بوقف تصدير عدد من محاصيل الخضروات إلى خارج المملكة والذي كان سيبهج قلوب المزارعين المنتجين لو أن أوضاعهم الزراعية مؤمنة والمشاكل التي يعاني منها القطاع في طريقها إلى الحل، ولكن هذا القرار ألقى بثقله على كاهل المزارع وحمله مسئولية كبيرة في خضم من المعوقات لم يجد الحل سبيلا إليها حتى الآن.

واستطرد الصبيح في خضم ما يعانيه المزارع من مشاكل ويواجهه من عقبات فإنه لن يستطيع تلبية متطلبات الأمن الغذائي للبلاد بالوضع الحالي للقطاع الزراعي مشيرا أنه لم يعد بإمكان المزارع الكويتي التغاضي عما يراه ويلمسه من تجاهل وعدم اهتمام بمتطلبات ممارسة نشاطه الزراعي الضرورية وكذلك احتياجات القطاع الزراعي اللحة والتي بتحقيقها تؤمن له وللقطاع المزيد من الاستقرار والنمو وهذا لا يعني بالضرورة بأن المزارع الكويتي ينسى أو يتناسى ما قدمته له الدولة من دعم مباشر وغير مباشر في البدايات حتى استطاع هذا المزارع أن يفرض نفسه على الساحة الزراعية وأن يحقق بجهوده ومثابرته إنتاجا نباتيا كويتيا ذي سمعة طيبة يفضله المستهلك على غيره من المنتجات المستوردة المماثلة ولكي تكون منصفين ومحقين في ما نطرحه فإننا كنا نلمس من كبار المسؤولين في الدولة دائما الرغبة الصادقة والاهتمام المتزايد في تطوير القطاع الزراعي والارتقاء به حتى يكون هناك اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية والوصول بعد ذلك إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد بما يحفظ أمنها واستقرارها الاقتصادي ما أمكن.

وأضاف أن هذا الاهتمام والتشجيع من قبل كبار المسؤولين في الدولة والحرص الذي يبدونه على أن يكون هناك زراعة مستدامة في الكويت لم ينعكس على الواقع بشكل جدي وكإجراءات ملموسة من بعض جهات الدولة وهذا ما لاحظناه باستمرار عند الاجتماعات واللقاءات مع عدد منها وخضوع المطالبة بتذليل العقبات وحل المشاكل إلى تعقيدات روتينية وإدارية طويلة مع أن تلك المشاكل والمعوقات أضحت معروفه للقاصي والداني ولكل من له صلة أو معني بهذا القطاع علما بأن الحلول بيد تلك الجهات التي بإمكانها الحسم الضروري والى معالجتها بقرارات وإجراءات سريعة.

وأوضح أن هذا التجاهل للقطاع الزراعي يتجلى بصورة واضحة في عدم تضمين خطة الدولة الإنمائية لأي ملامح حالية أو مستقبلية لواقع القطاع الزراعي المأمول وفي عدم أشراك المزارع ومن يمثله في صياغة خطة زراعية إنمائية على مستوى الدولة بحيث تكون هناك إستراتيجية محددة البنود تعكس رؤى أصحاب المصلحة والعلاقة الفعليين للنهوض بهذا القطاع وتطويره من واقع ممارستهم للعمل الزراعي ومعايشتهم للوضع وما يكتنفه من مشاكل وعقبات ومعوقات بحيث تكون الخطة نهجا للمعالجة ولإرساء سياسة زراعية عامة محددة الأهداف حتى لا تكون المعالجات عبارة عن ردود أفعال لحالات وأزمات طارئة.

وتابع: لقد أصبحت الزراعة في الكويت إضافة إلى كونها قطاعا إنتاجيا حيويا وضروريا لتوفير المحاصيل الزراعية الغذائية المتنوعة في السوق بأسعار مناسبة وبجودة عالية، فإن هذا العمل الزراعي الإنتاجي يعتبر بحق عملا مجتمعيا خالصا تساهم فيه فئة كبيرة من أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين.

وقال الصبيح في رده على سؤال ما أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المزارع الكويتي؟ إن المزارع الكويتي وبعد تلك السنوات الطويلة من الكفاح والجهد وتحمل المشاق والصعاب ليس بحاجة لمن يُعرّفه بمواعيد الزراعة وطرقها السليمة وأساليب الري المجدية لإنه أصبح المعلم والخبير بعرف متى تكون أوقات الزراعة المناسبة والأنواع التي يتطلبها السوق والأساليب الزراعية التي تحمي مزروعاته من تقلبات الجو وأصبحت لديه المعرفة لتسخير التقنيات الزراعية الحديثة بفرض زيادة الإنتاج وتحسين جودته بل إن العديد من المزارعين وبحكم الممارسة أضحى مبتكراً في عمله الزراعي لتطويع الإمكانيات المتوفرة لديه للمزيد من التنوع بالمحاصيل ولتلبية حاجات المستهلك.

■ اهتمام وتشجيع المسؤولين بوجود زراعة مستدامة في الكويت لم ينعكس على الواقع بشكل جدي

وبين أن هناك أموراً هامة تحتاجها الزراعة والمزارع ولا يستطيع المزارع أن يحققها لأنها من مسئولية الدولة التي بيدها القرار ولديها الحلول لها، فعلى سبيل المثال لا الحصر ومنها إن مسألة جلب العمالة الزراعية الوافدة وفتح الباب أمام مختلف الجنسيات تحتاج إلى قرار حكومي طال انتظاره بعد أن استفحلت مشكلة العمالة وهروبها واستغلال العمالة الوافدة الموجودة حظر بعض الجنسيات للتحكم بالمزارع والمطالبة بزيادة الأجور بشكل مبالغ فيه وقيام سفارات هذه العمالة الوافدة بفرض شروط تعجيزيه على المزارع وتوفير المياه العذبة بشكل مستمر ودون انقطاع للمناطق الزراعية ويجب إنهاء مشكلة انقطاع المياه المعالجة وعدم وصولها إلى الحيازات الزراعية على الرغم من وجود الشبكة الرئيسية والفرعية اللازمة لذلك منذ أعوام وحل أزمة تسويق الإنتاج النباتي المحلي والذي يتطلب قراراً جريء من الدولة بتوفير منافذ تسويقية في مختلف مناطق الكويت دون أن تكون تلك المنافذ محتكرة لجهة بعينها والتوجيه والتشجيع والدعم لإنشاء صناعات غذائية قائمة على الإنتاج النباتي الزراعي كالتخليل والتبريد والتجميد والتعليب للخضروات والى غيرها من الصناعات الجانبية التي تعتمد على إنتاج المزرعة كاستغلال ناتج هذه الصناعة في عمل الأعلاف لما لها أهمية من تربية الثروة الحيوانية وخفض أسعار اللحوم مع وضع الضوابط المناسبة لجدية استغلال التراخيص الصناعية الممنوحة لهذا الغرض.

■ خطة الدولة الإنمائية لا تتضمن أي ملامح لواقع القطاع الزراعي المأمول

واختتم الصبيح حديثه بالقول: ان الرسالة التي نود أن نوجهها إلى الدولة بشأن القطاع الزراعي؟ حول كل ما سبق وغيره من الأمور يتطلب من الدولة بكامل أجهزتها التنفيذية أن يكون لديهم التجاوب العاجل مع احتياجات المزارع لكي تعود الحيوية إلى القطاع الزراعي هذا إذا ارادت الدولة الاستمرار والديمومة لهذا القطاع وإلا فإن السؤال الكبير يبقى مطروحا بين أوساط المزارعين هل الدولة تريد زراعة إنتاجية في الكويت أم أنها تريد استراحات ومنتزهات ؟ نقولها بعد أن شاهدنا بعض المزارعين قد بدء يتجه إلى تحويل حيازته لاستراحة بزراعة أشجار النخيل ومساحات محدودة من الأعلاف الخضراء بعد أن وجد بأن زراعة المحاصيل الزراعية ومردودها المالي غير كاف لتغطية مصاريفه اليومية وتسديد ديون محفظة التمويل الزراعي ملتزما في هذا التوجه بشروط وضوابط هيئة الزراعة للمحافظة على حيازته الزراعية من أن تسحب منه إذا لم يستغلها بزراعة نسبة محددة، مضيفا: ونعود لنسأل من جديد هل الدولة تريد زراعة ترفيهية أم أن الدولة تريد أمناً غذائياً للمواطن والوطن؟

وأشار إلى أن المزارع الكويتي يعاني من مشاكل كثيرة وأغلب مشاكله تستطيع الحكومة حلها بسهولة ويسر لكن لا نجدهم يقفون الى جانب المزارع الكويتي وأبرز مثال محطة المنقف ومحطات المياه ومراكز التوزيع التي لا يوجد لديهم كروت لتعبئة المياه من أكثر من اسبوع اضافة الى اغلاق محطات الوفرة والعبدلي في ظروف سيئة تمر على المزارع الكويتي وخاصة انقطاع مياه المعالجة لاكثر من شهرين في الوفرة وضعف ضغطها في العبدلي مما يسبب في كوارث للمزارع خاصة ونحن في مطلع الموسم الزراعي والذي يفترض ان يكون جميع المزارع مستعدة لكن مع الاسف لا نجد وقفة جادة من الحكومة وكأنهم لا يريدون استمرار الزراعة في البلاد اضافة الى عدم توفر الديزل في محطات الوفرة والعبدلي وأغلب الشاحنات والتناكر تحتاج اليه فهل هذا نوع من التشجيع وتوفير الأمن الغذائي من الدولة للمزارعين.